



رأي اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية رقم 2021/92 بتاريخ 28 دجنبر 2021 بشأن أداء المستحقات المالية لشركة متعاقدة

اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية،

بناء على شكاية شركة «.....» المتوصل بها بتاريخ 11 غشت 2021 وما أرفق بها من وثائق؛
وعلى الرسالة الجوابية للمديرية الإقليمية لوزارة، المتوصل بها بتاريخ 21 شتنبر 2021 وما أرفق بها من وثائق؛
وعلى المرسوم رقم 2.12.349 الصادر في 8 جمادى الأولى 1434 (20 مارس 2013) المتعلق بالصفقات العمومية، كما وقع تغييره وتتميمه؛
وعلى المرسوم رقم 2.14.867 الصادر في 7 ذي الحجة 1436 (21 سبتمبر 2015) المتعلق باللجنة الوطنية للطلبيات العمومية، كما وقع تغييره وتتميمه؛
وبعد دراسة عناصر تقرير المقرر العام المقدم إلى الجهاز التداولي للجنة الوطنية للطلبيات العمومية؛
وبعد مداولة الجهاز التداولي للجنة الوطنية للطلبيات العمومية خلال الجلسة المغلقة المنعقدة بتاريخ 28 دجنبر 2021،

أولا: المعطيات

بواسطة شكايتها المشار إليها أعلاه، تشتكي شركة «.....» من عدم تأدية مستحقاتها مقابل وفائها بالتزاماتها في إطار الصفقة رقم 02/...../2017 المبرمة مع المديرية الإقليمية لوزارة، بشأن خدمات الطبخ بداخلات مؤسسات التعليم الإعدادي والثانوي التابعة للمديرية الإقليمية المذكورة.

وأضافت المشتكية أن الخلاف القائم بينها وبين صاحب المشروع يتعلق باحتساب مدة العطل المدرسية لتحديد مستحقاتها المالية، وأن التأخير في أداء هذه الأخيرة يترتب عنه أداء فوائد التأخير لفائدتها، بناء على وفائها بالتزاماتها التعاقدية. وطالبت المشتكية برفع اليد عن الضمانة النهائية بعد إنجازها للصفقة.

وبناء عليه، قامت اللجنة الوطنية للطلبات العمومية بمكاتبة المديرية الإقليمية المعنية، بواسطة الرسالة رقم 21-332 بتاريخ 17 غشت 2021، مطالبة إياها بإبداء رأيها بخصوص ما جاء في الشكاية المذكورة. وفي معرض جوابها أوضحت هذه الأخيرة أنها طالبت المشتكية بحذف مدة العطل البينية وعطلة منتصف السنة الدراسية وتعديل الفواتير حتى يتناسب ذلك مع الخدمات المنجزة فعليا، استنادا إلى المادتين 10 و17 من دفتر الشروط الخاصة.

وأضاف صاحب المشروع بأنه كان يوجه رسائل إلى الشركة مع الإشعار بالتوصل، لم يتلق جوابا عنها، وأن التأخير في تسديد المستحقات المالية يعود بالأساس إلى موقف المشتكية التي رفضت تعديل الفواتير وتصحيح البيانات بما يتناسب والخدمات المقدمة فعليا؛ مؤكدا أن ممثل المشتكية قد حضر لاحقا إلى المديرية وأدلى بفواتير معدلة وتم توقيع محاضر التسليم المعدلة. وفي المقابل فإن المصالح المختصة تعمل جاهدة لتسوية مستحقات الموردين والمناولين بما فيها مستحقات المشتكية بعد استكمال الإجراءات الإدارية والمساطر المعمول بها في هذا الشأن.

ثانيا: الاستنتاجات

حيث يستفاد من وثائق الملف أن المشتكية تنازع في عدم توصلها بمستحقاتها المالية مقابل الخدمات التي أنجزتها وفق المواصفات التقنية للصفحة رقم 17/...../02؛
وحيث علل صاحب المشروع تأخر تسديد المستحقات بالمبررات المذكورة أعلاه ولم يعترض على تنفيذ المشتكية للصفحة؛

وحيث اعتبر صاحب المشروع أن تسديد المستحقات مرتبط أساسا باستيفاء الإجراءات الإدارية والمساطر المعمول بها، وذلك بعد إدخال المشتكية للتصحيحات والتغييرات التي وافاها بها؛

وحيث أكد صاحب المشروع أن المشتكية قد عملت على إدخال التصحيحات المطلوبة وقد تم توقيع الوثائق اللازمة في هذا الشأن، الأمر الذي تصير معه الشكاية غير ذات موضوع.

ثالثا: موقف اللجنة الوطنية للطلبات العمومية

بناء على ما سبق بسطه، ترى اللجنة الوطنية للطلبات العمومية أنه ما دام أن طرفي العلاقة التعاقدية قد اتفقا على الخدمات الواجب احتسابها والمبلغ المالي المقابل لها، واعتبارا لكون المشروع قد أكد مباشرته للإجراءات المسطرية المتطلبية لأداء مستحقات المشتكية، فإن الشكاية أصبحت غير ذات موضوع.